تعهد باحاطة المرجعية بالآراء والمواقف الجديدة

الهاشمي يلتقي السيد السيستاني ويطلب دعمه لوثيقة العقد الوطني العراقي

متابعة: اكرم عبد المجيد

شهد الوضع السياسي العراقي تطوراً مفاجئا، تمثل في زيارة طارق الهاشمي، نائب الرئيس وأمين عام الحزب الإسلامي، إلى اية الله السيد علي السيستاني، لطلب دعمه لوثيقة إصلاحية جديدة تهدف إلى وقف حمام الدم وتحقيق الإصلاح السياسي.

وجاء الاجتماع بعد يوم واحد من نشر الهاشمي مقترحات قال إنها ستحقق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي. واضاف "لقد حان الوقت للجلوس على طاولة المباحثات والدخول في حوار حقيقي حول القضايا الحساسة الرئيسية."

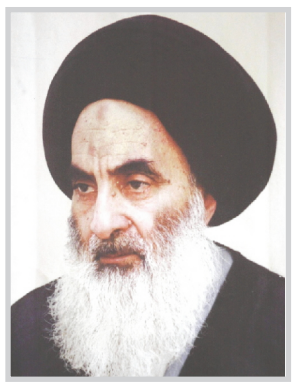
السيد السيستاني

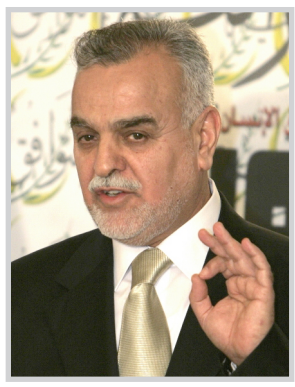
طارق الهاشمي

العقد والتوافق

وقال الهاشمي في مؤتمر صحفي عقده بعد لقائه السيد السيستاني الخميس "لقد أجرينا لقاءً معمقا مع سماحة السيد تناول العديد من المسائل التي تتعلق بالعملية السياسية."

وأضاف "شرحت أسباب انسحاب جبهة التوافق من حكومة المالكي وكيف يمكن أن تعود هذه الجبهة لملء وزاراتها.."

وتابع "عندما حاولت شرح مضامين مشروع عقد العراق الوطني والتي تتألف من ٢٥ نقطة وجدت إن نسخة من هذا العقد لدى السيد السيستاني، فكان قد قرأها وحللها وأبدى ملاحظاته عليها."

ولم يكشف الهاشمي عن طبيعة ملاحظات السيستاني، لكنه قال انها "كانت ملاحظات بسيطة.. وقد باركها على العموم وكان مرتاحا لها وأنا بانتظار تعليق سماحته على كامل ورقة العقد الوطني حتى نستفيد من ملاحظاته."

وكان الحزب الإسلامي العراقي أطلق مشروعا اسماه (العقد الوطني) قال إنه يهدف إلى وضع حد للتدهور المستمر في البلاد، من خلال القضاء على شيوع مشاعر الخوف وحالة عدم الثقة المتبادلة بين مكونات الشعب العراقي، وذلك باعتماد مبادئ التوافق والمشاركة في صنع القرار. وأقر المشروع بالعراق "الفيدرالي الموحد"، وبمشروعية المقاومة الوطنية ضد الاحتلال.

وتعد زيارة الهاشمي إلى النجف هي الأولى منذ توليه منصب نائب رئيس الجمهورية، في شهر نيسان أبريل من العام ٢٠٠٦,

وتابع نائب الرئيس خلال المؤتمر الصحفي حول مشروع العقد الوطني أنه "تضمن آليات لم تنشر يوم أمس وهذه الآليات سوف تناقش مع الكيانات السياسية وهي تتعلق بالوضع الاستراتيجي للبلد وتناول مسألة تشكيل الحكومة ومن سيكون فيها ومن سيكون خارجها وما هو البرنامج السياسي والاتفاقات."

واضاف "سوف نمضي على كلا المحورين، محور إزالة المخاوف بين المكونات العراقية من السنة والشيعة، فيجب أن تزول هذه المخاوف وتعود الثقة.. هذا هو مفتاح النجاح في العراق."

واستطرد "أوصلت العديد من الرسائل إلى سماحة السيد السيستاني كان المفروض أن تصل له مبكرا.. وبالتالي، فإن السيد السيستاني لديه صورة متكاملة عما يحصل في العراق."

تعهد بالاحاطة

وقال الهاشمي"إني أتعهد من اليوم فصاعدا أن أحيط السيد ومكتبه بآرائنا ومواقفنا وكل الذي يحصل حتى تكتمل الصورة لديه."

وردا على سؤال حول عودة جبهة التوافق إلى حكومة المالكي، قال الهاشمي"خروج جبهة التوافق من الحكومة لم يكن دون مبرر كان لسبب، وسوف نعود عند زوال ذلك السبب."

وأضاف "نحن حاولنا من خلال وجودنا في الحكومة الإصلاح ولم نستطع، وإذا عدنا ينبغي أن تكون حركة الإصلاح قائمة من خلالنا أو من خلال الآخرين."

وبين "نحن قدمنا ورقة إصلاح إلى السيد المالكي والائتلاف، ونأمل من الائتلاف والحكومة أن يعيروا اهتماما للورقة التي قدمتها جبهة التوافق التي هي لا علاقة لها بطائفة أو حزب إنما هي قضايا إصلاحية تتعلق بقضايا العراق بأجمعه."

وكان الهاشمي، وهو يتولى موقع الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي قال خلال مؤتمر الاعلان عن مشروع (العقد الوطني) الذي عقد في بغداد ، إنه سيزور عددا من المرجعيات الدينية في النجف، ليعرض عليهم المشروع.

وفي النجف، قال الناطق الإعلامي باسم الإدارة المدنية في المحافظة إن طارق الهاشمي "بحث مع المرجع الشيعي الأعلى السيد السيستاني الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد."

وأضاف الناطق أحمد دعيبل أن "طارق الهاشمي وصل، صباح الخميس، إلى مدينة النجف برفقة وفد من قياديي (جبهة التوافق العراقية)، والتقى آية الله العظمى السيد على السيستاني في داره الواقعة وسط المدينة القديمة."

وتأتي مبادرة الهاشمي، كحلقة إضافية في مسلسل طويل، بدأ مع وثيقة مكة التي كان يراد منها حقن دماء العراقيين ، وانتهى بمشروع رئيس الوزراء نوري المالكي للمصالحة الوطنية.

من العقد الوطني

ومن أبرز نقاط مبادرة الهاشمي، التي تحمل اسم "العقد الوطني العراقي،" التأكيد على احترام حقوق الإنسان والمساواة أمام القانون واحترام أماكن العبادة وتحريم استخدام القوة لتحقيق الأهداف السياسية ومنع التوظيف على أساس طائفي.

كما تقترح الوثيقة العفو عن العراقيين المنخرطين في التنظيمات المسلحة إذا تخلوا عن أسلحتهم وانضموا إلى العملية السياسية.

١٧٧٠٠ امريكي وظفوا في العراق دون علم البنتاغون

غيتس يطلب مراجعة عمل شركات الامن وزيادة تمويل الحرب

متابعة: المدى

امر وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس باجراء مراجعة لعمل شركات الامن الخاصة التي تعاقدت معها الحكومة الامريكية للعمل في العراق بعد حادثة مقتل عراقيين على يد رجال امن وحراسات يعملون في شركة بلاك ووتر المكلفة في حماية السفارة الامريكية في بغداد.

وكانت حكومة المالكي قد ذكرت قبل ايام انها ستراجع كافة التراخيص الممنوحة لشركات التعهدات الامنية التي تعمل بالبلاد، في اعقاب مواجهة مسلحة كان افراد شركة "بلاك ووتر" ضالعون فيها، مما تسبب في مقتل ١١ مدنيا واصابة آخرين.

موظفون دون علم البنتاغون

ونقلا عن الـ(CNN) فقد أبلغ وزير الدفاع الأمريكي اللجنة المالية بمجلس الشيوخ، بأن حوالي١٣٧ ألف مدني يعملون إلى جانب الجيش الأمريكي هناك، يقوم معظمهم بتقديم الخدمات اليومية للوحدات القتالية، مثل إعداد الطعام والنقل وغسل الملابس. وأشار غيتس إلى أن شركات الأمن الأمريكية في العراق لديها حوالي ٢٥ ألف موظف، تقوم وزارة الدفاع بتوظيف نحو ٧٣٠٠ فرد فقط منهم، فيما يتم التعاقد بين باقي هؤلاء الموظفين والشركات الخاصة دون علم البنتاغون.

وقال السكرتير الصحفي لوزارة الدفاع جيف موريل ان وزير الدفاع روبرت غيتس أوفد فريقا مكونا من خمسة خبراء الى العراق لمراجعة كيفية عمل شركات الامن التي تتعاقد معها الوزارة.

قلق غيتس

واضاف موريل ان غيتس "قلق" من طريقة المحاسبة والاشراف لهذه الشركات، وانه حتى لو كانت للقادة العسكريين الامريكيين سلطة الاشراف على تلك الشركات، لكن قد لا توجد لديهم الامكانيات لممارسة هذه السلطات.

كما طلب جوردون انجلاند نائب وزير الدفاع الامريكي من القادة العسكريين الميدانيين في العراق مراجعة كتيبات تعليمات اجراءات العمل والمعايير المعمول بها، وعلى الاخص الامور ذات العلاقة باستخدام القوة المميتة بالنسبة لتلك الشركات، والتأكيد على تماشيها مع القواعد المعمول بها امريكيا.

وكانت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قد اعربت عن اسفها لسقوط ضحايا من المدنيين، وقال مسؤول في الخارجية الامريكية إن الوزيرة الامريكية ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اتفقا على ضمان نزاهة وشفافية التحقيق الذي سيتم في هذا الحادث.

وقد انتهت وزارة الداخلية العراقية من جانبها من وضع مسودة مشروع قانون لتجريد المتعاقدين من الحصانة والخضوع للقانون العراقي.

ورغم ان موريل امتنع عن التكهن بنتائج تطبيق القانون اذا أقر، لكنه رفض التصريحات التي تشير الى ان افراد الحماية والحراس الامنيين المتعاقدين في العراق لا يخضعون للقوانين.

ويقول متابعون إن الخارجية الأمريكية ترتبط بعقد مع شركة بلاك ووتر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لحماية موظفيها ومعداتها في العراق.

ويذكر أن رجال أعمال وصحفيين وشخصيات عامة يستعينون بخدمات آلاف المتعاقدين الأمنيين في العراق لتوفير الأمن لهم.

وعادة ما يكون المتعاقدون مدججين بالسلاح غير أن المنتقدين يقولون إن بعضهم ينقصهم التدريب اللازم ويسارعون في الضغط على الزناد، إضافة إلى أنهم غير مسؤولين سوى أمام الجهات التي تشغلهم.

لجنة الكونغرس

الى ذلك قالت لجنة في الكونغرس الاميركي ان شركة بلاك ووتر الامنية المتعاقدة مع الحكومة الاميركية ارسلت عناصرها الى الفلوجة في ٢٠٠٤ بدون الدعم اللازم في مهمة انتهت بمقتلهم ودفعت الجيش الاميركي الى شن هجوم على المدينة.

وكان اربعة من عناصر "بلاك ووتر" قتلوا في الفلوجة على يد حشد غاضب قام بتشويه جثثهم وتعليقها على جسر في ٣١ اذار/ ٢٠٠٤ ونشرت صورهم على شاشات التلفزيون العالمية.

ودفع الحادث الجيش الاميركي الى شن هجوم على الفلوجة ، استمر شهرا كاملا واسفر عن مقتل ٣٦ جنديا اميركيا ومئتي متمرد و٦٠٠ مدني عراقي.

وقالت اللجنة ان "بلاك ووتر" بدأت مهمة الفلوجة قبل البدء الرسمي لعقدها مع الحكومة الاميركية وتجاهلت تحذيرات حول المخاطر التي ينطوي عليها ذلك.

واكد التقرير ان "الوثائق التي اطلعت عليها اللجنة تشير الى ان بلاك ووتر بدأت هذه المهمة بدون استعداد وموارد ودعم كاف لعناصرها".

وقال التقرير "طبقا لهذه الوثائق، بدأت بلاك ووتر مهمة الفلوجة قبل ان يبدأ عقدها رسميا وبعد ان جرى تحذيرها من ان في ذلك خطر شديد".

واضاف التقرير ان الوحدة ارسلت كذلك "بدون عربات مصفحة بالشكل اللازم وبدون بنادق رشاشة وكان عدد المشاركين في المهمة يقل بعنصرين عن العدد المتعارف عليه مما حرم الفريق من وجود مدافعين خلفيين".

وتابع التقرير ان "هذه الاعمال تثير تساؤلات خطيرة حول عواقب اشراك كيانات خاصة تسعى الى الربح في عمليات عسكرية في منطقة حرب".

مبلغ اضافي

من جهة اخرى طلب وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس من الكونغرس الامريكي المصادقة على مبلغ اضافي يصل إلى ١٩٠ مليار دولار للاستمرار في تمويل الجهد الحربي الامريكي في العراق وافغانستان.

وقال الوزير الأمريكي امام لجنة تابعة لمجلس الشيوخ إن ادارة الرئيس جورج بوش تريد المبلغ لتمويل مزيد من التدريب للقوات الامريكية وتزويدها بمعدات منها عربات نقل مدرعة لحماية الجنود من تفجيرات القنابل.

وقال غيتس ان ثمة حاجة لمزيد من المال كذلك لتدريب قوات الامن العراقية وتجهيزها بالمعدات فضلا عن تحسين المنشآت الامريكية في المنطقة و"تعزيز قاعدتنا في العراق".

ويقول الديموقراطيون في الكونغرس، حسب رويترز إنهم سيحاولون استخدام هذا الطلب كوسيلة للضغط على الادارة الامريكية لسحب القوات الامريكية من العراق.

وقال غيتس في سياق طلبه للمبلغ انه مدرك للجدل والخلاف الدائر حول الحرب في العراق والتي لا تحظى بتأييد شعبي بين الامريكيين.

وتفيد بيانات مكتب الميزانية بالكونغرس بأنه تم اقرار نحو ٦٠٢ مليار دولار للحربين في العراق وأفغانستان منذ ايلول من عام ٢٠٠١,

واوضح غيتس: "انا مدرك ان العراق وخيارات أخرى صعبة تواجهها أمريكا في الحرب على الارهاب ستظل مدعاة للاصطدام والاحتدام داخل اروقة الكونغرس من جهة، وبين الكونغرس والرئيس، وعلى نطاق الجدل الاوسع". لكنه اكد ان القوات الامريكية قامت بما يفوق كثيرا ما هو مطلوب منها.

وكانت الادارة الامريكية قد طلبت من الكونغرس الموافقة على تخصيص ١٤٧ مليار دولار للمجهود الحربي للسنة المالية القادمة. وقال غيتس انه يريد ٤٢ مليار دولار اضافية ليصل اجمالي المبلغ المطلوب للعام المقبل الى ١٨٩ مليار دولار.

يذكر ان الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الأمريكية في العراق قال الشهر الماضي أمام الكونغرس ان أهداف استراتيجية زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق قد" تحققت بشكل كبير".

ويتمركز في العراق الآن رقم قياسي بلغ قرابة ١٦٨ الف جندي امريكي، بعد وصول نحو ٣٠ ألفا بين شباط وحزيران من هذا العام في اطار خطة التصعيد وزيادة حجم القوات الامريكية في محاولة للحد من موجة العنف التي تضرب بغداد وبعض المحافظات المضطربة.

عادل عبد المهدي يحث سوريا على تحسين احوال اللاجئين العراقيين

دمشق/ وكالات

حث نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي على تحسين احوال اللاجئين العراقيين الذين ادى وصولهم الى سوريا الى زيادة التوتر بين البلدين.

وقال عبد المهدي في دمشق ان اللاجئين مسؤولية الحكومة العراقية لكنهم ايضا ضحايا للظروف الاقليمية والدولية التي ساهم الجميع في خلقها.

واضاف عبد المهدي بعد اجتماعه مع نظيره السوري فاروق الشرع ان سوريا ينبغي ان تضمن حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بالامن والاقامة وان امكن التعليم والرعاية الصحية والحد الادنى من مستوى المعيشة.

وتمثل قضية اللاجئين مبعث توتر في العلاقات بين دمشق والحكومة التي تساندها الولايات المتحدة في بغداد.

ولم يفصح عبد المهدي عما اذا كان قد طلب من الحكومة السورية ان تتخلى عن خطة لوقف تدفق اللاجئين. ورفعت سوريا مؤقتا القيود على دخول اللاجئين العراقيين لكنها تعتزم اعادة فرضها بعد انتهاء شهر رمضان وفقا لاقوال مسؤولين وموظفي معونات.

وقال عبد المهدي انه ناقش كيفية مساعدة المواطنين العراقيين في سوريا وكيفية تحسين ظروفهم المعيشية دون زيادة العبء على الاقتصاد السوري.

وتابع ان سوريا تتعامل مع ظروف صعبة والامر يحتاج للتعاون مع الحكومة السورية ومشاركة المجتمع الدولي.

ومع ان الاقتصاد نما باطراد طوال الاعوام القلائل الماضية فان سوريا خاضعة لعقوبات امريكية وصادراتها النفطية تتناقص.

ويقول مسؤولون ان الامر يحتاج الى وقف تدفق اللاجئين جزئيا بسبب الضغط الهائل الذي يتسببون فيه على البنية التحتية والخدمات العامة. لكن المجموعات التي تمثل اللاجئين حثت الرئيس بشار الاسد على السماح للالاف الذين يفرون من العراق يوميا بالاستمرار في العبور الى الجانب السوري. وقال مسؤولون سوريون ان عدد اللاجئين وصل الى مليونين. وفرض الاردن الذي يمثل السبيل الرئيسي الاخر امام اللاجئين العراقيين تأشيرات دخول منذ عامين.

ومع ان سوريا تقول ان اللاجئين زادوا تكلفة الدعم الحكومي الا ان تقريرا لصندوق النقد الدولي قال ان التدفق اعطى دفعة لاقتصادها.

قرار جديد بشأن سحب القوات من العراق يحظى بتأييد في الكونغرس

واشنطن/ رويترز

بعد ان وصلت مناقشات مجلس الشيوخ الامريكي بشأن سحب القوات من العراق الى طريق مسدود حظي اقتراح أكثر تواضعا في مجلس النواب بمزيد من التأييد بعد ان قال زعيم الجمهوريين في المجلس انه على الارجح سيصوت لصالحه.

وصاغت الاقتراح مجموعة من المشرعين ضمت ديمقراطيين وجمهوريين ولا يفرض الاقتراح أي جدول زمني لسحب القوات من العراق لكنه يطلب من وزارة الدفاع الامريكية تقديم تقارير منتظمة بشأن خطط الانسحاب للجنتي الدفاع في مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس.

ووافقت على الاقتراح لجنة تابعة لمجلس النواب بأغلبية كبيرة في تموز لكن الزعماء الديمقراطيين في المجلس لم يطرحوه بعد للتصويت.

وهم يتعرضون لضغوط لاستبعاده من جانب النواب المناهضين للحرب الذين يخشون من ان يضر أي حل وسط بفرصهم لانهاء حرب العراق التي لا تحظى بشعبية بين الامريكيين.

ويوم الخميس أعلن جون بوينر زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس النواب وهو من أنصار الرئيس الامريكي الجمهوري جورج بوش ومدافع عن حرب العراق انه يفكر في التصويت لصالح هذا الاقتراح اذا كان امامه فرصة للنجاح في اشارة الى ان الاقتراح قد يكتسب المزيد من اصوات الجمهوريين.

وقال بوينر للصحفيين "خرج (الاقتراح) من اللجنة بما يشبه الاجماع. وسأصدم اذا لم يكن لدى البنتاغون بالفعل هذه الخطة (الانسحاب) جاهزة."

ويقول مساعدو زعماء ديمقراطيين ان الاقتراح قد يطرح للتصويت في مجلس النواب الاسبوع القادم لكنهم أكدوا ان الامر لم يتقرر بعد.

وقال النائب الديمقراطي جون تانر الذي شارك في رعاية الاقتراح انه قد يطرح للتصويت يوم الثلاثاء القادم.

ويؤيد تانر التوجه الضاغط لتغيير الاستراتيجية الامريكية في العراق بدلا من تمرير قرارات تتضمن جدولا زمنيا للانسحاب.

ومرر مجلس النواب العديد من هذه القرارات لتتعثر في مجلس الشيوخ.

وقال تانر "حين يقول الكونغرس نريد موعدا محددا (للانسحاب) يتعرض للنقد لانه يضر بادارة الحرب. نحن نقول انتم (ادارة بوش) قولوا لنا (خططكم عن الانسحاب). وحينها ربما نتمكن من اجراء حوار بناء."

وصرح بأن هذه الخطة جارية بالفعل نظرا لان البنتاغون أعلن عزمه خفض عدد القوات الامريكية في العراق بنحو ٣٠ ألفا بحلول تموز عام ٢٠٠٨ .

ويوجد في العراق الان نحو ١٦٥ ألف جندي أمريكي.

وفي مجلس الشيوخ الامريكي تعرض معارضو حرب العراق لخيبة أمل هذا الاسبوع حين فشلت اقتراحات بتغيير الاستراتيجية في العراق واضطر رعاتها الى سحبها. ويقول الديمقراطيون وهم اغلبية في مجلس الشيوخ انهم لن يفقدوا الامل في انهاء الحرب لكن لم تتضح بعد خطوتهم القادمة.

متمنين استمرار الهدوء لينسحبوا تدريجياً

البريطانيون: مستعدون للمساهمة في أمن البصرة اذا طلب العراقيون

ترجمة: نادية فارس

يتزايد الالحاح في البصرة على عودة القوات البريطانية الى خط المواجهة لمساعدة افراد الجيش العراقي في القتال ضد المتمردين في المدينة التي شهدت في الآونة الاخيرة حالتي انفجار ادتا الى مقتل ثمانية اشخاص وجرح العشرات.

واعلن الجيش البريطاني عن وجهة نظره في الموضوع، معتبرا تلك الحالتين، حوادث منعزلة، وان الحالة في البصرة بشكل عام قد اصبحت اهدأ منذ انسحابه عن موقعه السابق في اوائل هذا الشهر.

وكان العميد عبد الكريم الزيدي، الناطق الرسمي باسم قوات الشرطة قد صرح عن احتمال مجيء عناصر من تنظيم القاعدة الى البصرة، وان على القوات البريطانية تقديم المساعدة لقوات الامن العراقية وليس مجرد البقاء في قاعدة المطار. وهذا الطلب الذي وجد له صدى لدى مسؤولين اخرين في البصرة، يربك القوات البريطانية ويضعها في مأزق حرج، خاصة بعد انسحاب (٥٥٠٠) جندي الى خارج المدينة.

ويأمل البريطانيون ان يبقى الهدوء ساريا كي يسمح لقواتهم بالانسحاب تدريجيا من العراق في حال تمكنت قوات الامن العراقية من السيطرة على الاوضاع في المحافظة، ولكنها حتى ذلك الحين ستبقى مسؤولة عن الامن وان استدعى الامر ستعود الى المدينة للمساهمة في التصدي للميليشيات المسلحة، ولكن هذه القوات ومكتب الخارجية والكومنولث لم يظهروا أي حماس للعودة الى مركز البصرة التي تعرضوا فيها الى خسائر في الارواح. واعلن ناطق باسم مكتب الخارجية والكومنولث لن نعود الا اذا طلبت الحكومة العراقية منا ذلك.

ونحن الان لم نتلق طلبا من السلطات الرسمية لتقديم المساعدة وان احتاجوا الينا فاننا حاضرون للعودة.

اما المسؤولون المحليون في البصرة فقد عبروا عن حاجتهم للمساعدة والى بعض المعدات والاسلحة من اجل السيطرة على الاوضاع وفي الوقت نفسه صرح الميجر مايك شيربر، الناطق باسم الجيش البريطاني هناك: اننا سنبقى واثقين من قدرة القوات العراقية في التعامل بصورة جيدة مع الاوضاع في المدينة، وان التركيز على حالتي انفجار لن يكون عدلا قياساً الى حالة الهدوء المستتبة في جميع ارجاء المحافظة. والقوات البريطانية تواصل دورياتها المعتادة، والتعاون مع قوات الحدود وفي ميناء ام قصر.

عن التايمز